

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة"،

بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة

أولى؛ لدول الربيع العربي

تونس - مصر - ليبيا

د. أم العز علي الفارسي

رئيسة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي في ليبيا

إن كانت ليبيا التي تنام علي سرير الرمل الدافئ الذي يغفو في ثناياه مارد النفط الدافق يحدث فيها ما نعيشه؛ من تردي لمستوي معيشة المواطن، وانهيار للبنية التحتية لكثير من المرافق، وتدني في الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، عدا عن شح مصادر الدخل وضيق المعيشة، فماذا عن باقي دول الربيع العربي التي تعاني اقتصاداتها ما تعاني من اختلالات هيكلية متوارثة نتج عنها عجز في الموازنات ومعدلات مرتفعة للبطالة في أوساط الشباب، وتراكم الديون وانعدام الشفافية وانتشار الفساد بكل اشكاله وخاصة الإداري والاقتصادي؟

الإجابة عن هذا السؤال الصعب والمتضخم، يضعنا أمام النتيجة الحتمية التي أدت إلي تنامي الشعور الشعبي في دول الربيع العربي بأن موارد هذه البلدان تستأثر بها فئة قليلة من أثرياء السلطة، وأصحاب النفوذ السياسي، التي استحوذت على أغلب المقدرات الاقتصادية وأعاقت التنمية، في الوقت الذي عانت باقي فئات الشعب من الفقر والحرمان.

ولذا كانت كل التوقعات تشير إلي احتمالية تفجر الأوضاع الناتجة عن الإحساس بالظلم، وكانت تجلياتها حدثا تاريخيا كتب بدماء قلوب الشباب منعدمي الحيلة فاقدى الانتماء لبلدان أضاعت حقوقهم وأغلقت ابواب المستقبل في وجوههم، مما ادي الي تفجر ثورات الربيع العربي في العديد من الدول التي جمعت بينها كل أو بعض هذه الاسباب، وبعد مرور ما يزيد عن العامين من سقوط الدكتاتوريات خاصة في كل من ليبيا ومصر وتونس. نعيد صياغة السؤال: تري هل من مؤشرات علي تحسن في الاوضاع الاقتصادية التي دفعت أثمانها من الأرواح والدماء، وهل سيؤثر الاقتصاد سلبا ام إيجابا علي بناء الدولة هنا؟

هل من كرامة لجانع؟

من لا يملك شيئا لا يخاف من الفقد، بل يستمر في اللهات بحثا عن حاجاته التي لا يحتكم فيها، حتى لو أدي ذلك إلي تنازلات، منظرو العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو) أجمعوا علي قاعدة التنازل؛ عن بعض الحقوق والحريات مع الالتزام بالواجبات التي تسنها السلطة وصولا إلي تنظيم الحياة وتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير السلع والخدمات ليعيش الانسان أمنا مستمتعا بقدر من الرفاه وفق ما تبذل الجهود، وهذا يؤكد المقولات والأدبيات التي تري أن الاقتصاد هو المحرك الأول لكل مساعي التحرر. وأسباب الصراع غالبا ما ترجع إلي متغيرات اقتصادية، فتحقيق مصالح الأقلية الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة والمهمشة، تؤدي الي اتساع الفجوة بين أبناء الشعب الواحد، وهنا تبدأ الصراعات التي تأخذ أشكالا متعددة، يكون بعضها انتصارا ضد الظلم، وبعضها تحقيقا للكرامة التي تهدر تحت معاول الفقر وبعضها رغبة في التغيير، وفي مجملها تكون مطلبا للحرية والعدالة الاجتماعية، والتي لامعني لها إن لم تكن ضمانات اقتصادية مقابل ما يبذل من جهد وما يتوفر للدولة من مقدرات يفترض أن يتم التصرف فيها لتوفير احتياجات المواطن من السلع والخدمات، ويكون ذلك في شكل سياسات استخراجية وتوزيعية، توفر للمواطن ما يحفظ له كرامته ويكفل له الحياة الأمنة.

الاقتصاد وبناء الدولة

في كتابه (بنية الثورات) يري توماس كوهين أن التقدم لا يحدث بالتراكم ولكن بالثورات والانقلابات الكبرى إنه التغيير بمعناه الحقيقي الذي يحفر الموروث ويقم أنساقا جديدة، ذلك ما أجمعت عليه ثورات الربيع العربي، التي ابتلت بنظم تسلطية وحزب وحيد يمجد الحاكم وقيم حوله جوقة من المنتفعين، بينما باقي الشعب من الفئات المحرومة، لا تتأثر بعمليات التسييس والتعبئة التي تعمل عليها هذه الانظمة، ذلك أن وجود معادل للامتيازات وعدم المساواة تستلزم فعلا، لا يعادله إلا ثورة عارمة تزلزل أركان مثل هذه الانظمة. (1)

المقاربة بين (تونس، مصر، ليبيا) الدول العربية التي قامت في كل منها ثورة اطاحت برمز من رموز الطغيان والاستبداد في عالمنا المعاصر بتزامن وتنسيق تاريخيين، لا تخلو بالضرورة من الانعطاف علي مفهومي (دولة الرعاية والدولة الربعية) بالرغم من الخلط الشائع بين المفهومين، فبينما ينصرف الأول الي حكومة تقدم سياسات تخفف حدة الفوارق الاجتماعية عبر مجموعة من البرامج التي تهدف إلي تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية، بأنماط مختلفة تعكس اختلافات في غني وفقر هذه الدول كما يعكس البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الاجتماعية والتكوينات التاريخية كما هو حال مصر وتونس، بينما ينطبق نموذج الدولة الربعية علي ليبيا التي يعتمد دخلها علي ريع النفط الذي يعد من هبات الطبيعة، وتتحصر حوله الحياة الاقتصادية التي تحدد مستوي المعيشة، ولا يرتبط ذلك بالجهد أو الإنتاجية المبدولة ولكن بالعرض والطلب، ورغم تباين مستوي الدخل وعدد السكان والطبيعة الجغرافية من حيث كبر وصغر وغني وفقر الدول الثلاث إلا أن امكانية المقارنة بين شعوبها اقتصاديا قائمة علي اعتبارات موضوعية أدت إلي الثورات وفقا لمنطق التاريخ ولمحددات ومبادئ برامج دولة الرعاية، ولا توجد اختلافات كبيرة بين الدول الثلاث في نتائجها النهائية وهذه المبادئ هي(2):

أولاً: الاستقرار الاجتماعي

تحقيق سعادة ورقي المواطن والمحافظة علي وحدة المجتمع تعتبر من الأهداف الأساسية للحكومة، وقد تطورت هذه المتطلبات نتيجة التحول الاجتماعي الذي تضمن تغيير أولويات الناس ومستويات المعيشة التي يمكن أن يقبلوا بها، خاصة مع تطور الدولة الديمقراطية التي تعتمد المواطنة كواجب يؤدي وحق ينال، وتوفر الخدمات علي أساس أداء الواجبات، ومن المتوقع في المدى القصير بالنسبة لدول الربيع العربي، أن تكون المبادرات المحلية تستدعي سياسات عامة تواجه التضخم وزيادة الدعم والإنفاق الحكوميين والبطالة، في ظل العجز الحكومي. وبشكل خاص فإن الثورة التونسية والثورة المصرية وكل دول "الربيع العربي" لن تنجح إلا بإنجاح الاقتصاد، لأنه لا حرية ولا كرامة بدون ضمان العيش الكريم، من خلال مورد رزق يضمن دخلاً للمواطن وفرصة عمل حقيقية وسلعة في متناول يديه. إن "الربيع العربي" يعيش الآن في مرحلة اقتصاد يقوم على استعادة الاستثمار، ووضع حلول سريعة للمشكلات التي ترتب عليها الثورات، خاصة ما يرتبط بالإنسان عصب النمو والتنمية الاقتصادية.

إن التغيير لصالح الحريات والعدل الاجتماعي والاقتصادي، والشراكة في الحياة السياسية مع الشعوب، لن تكون ممكنة بلا حركات شعبية، وانتفاضات وثورات تتجاوز الممكن والمعقول. وهذا ما جعل فرص الإصلاح الاقتصادي غير متوافرة في دول "الربيع العربي"، إلا أن الأوضاع الاقتصادية العربية تؤكد أن أغلب النخب السياسية في هذه البلدان، كانت لا تستطيع أن تدرك أنها ستضطر إلى التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، أو أن ترحل تاركة الساحة لمن يقدر على تحقيق أهداف الإصلاح لهذه الشعوب، التي عانت طويلاً، لذلك كانت التجربة العربية لا تختلف كثيراً عن تجربة بعض الدول اللاتينية في السبعينات.

فلا حرية بلا نزاع أو صراع ولا حقوق أو عدلاً اجتماعياً من دون سعي وراء تحقيقها، فمن هنا بات واضحاً أن الإنسان إذا أراد حقوقه، فعليه أن ينتزعها بقلبه أولاً، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبيده، فغالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة والحاجة الي إصلاح التعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه، خاصة في الدول الأقل نمواً، وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية وفقاً لدليل التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2010 م، حوالي (0.88) وهو ما يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (3)

ثانياً: العدالة في توزيع الدخل

لم تعد الشعوب تسأل فقط عن الخبز وحده، أو عن رفع الأجور أو حل مشكلة الإسكان وخفض مستوى أسعار السلع الضرورية، أو البحث عن وظيفة تضمن لقمة العيش، لأن كل هذه المطالب تصب في وقت ما فقط، جزءاً من مشكلة كبرى، لأن الثورات تكون هنا للكرامة وتوفير الحقوق الاقتصادية الكلية من تعليم ورعاية صحية ومستوى معيشي لائق. خاصة إذا لم يشعر الإنسان بثمار التنمية والنمو الاقتصادي، وهو ما تؤكد الشواهد من أن منافع النمو الاقتصادي لم تتساقط تلقائياً، بل شعر الناس أن هذه الثمار تركزت في مناطق أعلى دون أن تصل إليهم، وهو عكس ما تنبأت به أغلب النظريات الاقتصادية التقليدية، ولذلك كان التفاوت الكبير بين أبناء المجتمع، والشعور بعدم العدالة، مدعاة للانفجار الشعوري والسعي القوي للتغيير، أملاً في الوصول إلى ما تصبو إليه تطلعاتهم الكلية. (4)

لقد كان لثورتي مصر وتونس تداعيات ملحوظة على اقتصادي البلدين. وكان لصندوق النقد الدولي تقديرات لاقتصاد الدولتين، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنحو 1 في المائة لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نمواً بواقع 5% و3.7% قبل الثورة في أوائل 2010. وكان التأثير الأكبر قبل وبعد الثورات قد شمل قطاعات التصنيع والسياحة والاستثمارات الأجنبية، كما تأثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع تجاه الارتفاع، فقد انخفض الإنتاج الصناعي في تونس بواقع 13% في يناير (كانون الثاني) الماضي، بينما هوت السياحة، التي تساهم بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 40% خلال الشهرين الأولين من العام الحالي. وفي مصر، انخفض عدد السياح بنحو 81%، خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات، إذ أن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري تقريباً من ليبيا، نتيجة الأحداث الدائرة هناك، من شأنها أن تهوي بتحويلات المصريين العاملين في الخارج، كما عانى ميزان المدفوعات المصري، وحقق عجزاً يتراوح بين 10 و12 مليار دولار في السنة المالية 2012/2011، وعلى نحو مماثل، يتوقع معهد التمويل الدولي أن يصل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، الذي يساهم بنحو 3% من الناتج

المحلي الإجمالي، إلى 2.5 مليار دولار فقط في عام 2011، وهو بذلك يمثل انخفاضا بواقع 60% عن مستواه للعام السابق، بعدما سجل 9 مليارات دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمسة الماضية.

كما تعاني مالية بعض حكومات دول "الربيع العربي"، والمتأثرة أصلا بتراجع الناتج الاقتصادي وإيرادات الضرائب، من اضطرابها إلى زيادة الإنفاق العام، وإجراءات الدعم التي وعدت بها الحكومات السابقة. فالحكومة المصرية السابقة كانت قد التزمت زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنحو 15 %، بالإضافة إلى إجراءات دعم للسلع الغذائية بقيمة 1.2 مليار دولار. كذلك الحال بالنسبة لتونس التي يتوقع أن تزيد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وإجراءات الدعم، ولكن ما نلفت النظر إليه أن هذه التوقعات لم تحظ حتى الآن باهتمام الحكومات الحالية، نظراً لأن الفترة الزمنية التي يتوقع فيها الإصلاح لا تزال قصيرة. وقد أُلقت التوقعات أيضاً بارتفاع العجز في الميزانيات، والذي يقدر صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 4.7% في تونس في عام 2011، وبالنسبة لمعدل النمو في الاقتصاد المصري، فقد حققت مصر قبل الثورة معدلاً للنمو وصل وفقاً لأخر التوقعات ما يقرب من 7 %، ولكن المؤكد أن هذا النمو لم يشعر به المواطن على الإطلاق، نظراً لتفاقم معدلات البطالة والفقر وارتفاع المستوى العام للأسعار.

قفزت نسبة البطالة إلى نحو 12% نصفهم في أعمار بين 12 و25 عاماً، كما ارتفع التضخم إلى أكثر من 10% وفي جانب التنمية البشرية، فقد أكدت بيانات الاقتصاد المصري أن نسبة الفقر بلغت 40 %، وأن الفقراء يستحوذون فقط على (دولارين) في اليوم. فالإقتصاد المصري يواجه تحديات خطيرة تتطلب جهوداً من الأنظمة الجديدة الحاكمة لوضع برامج وخطط تنموية سريعة، للخروج من سوء حالة الاقتصاد، خاصة وأن حجم الدين العام تجاوز التريليون ومائتين مليار جنيه، الأمر الذي يشكل خطراً على الاقتصاد بسبب تخطي الحدود الآمنة المتعارف عليها بالنسبة لحجم الديون.

أما في تونس فقد تجاوزت معدلات الفقر نسبة 24 في المائة. كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40 في المائة في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5 في المائة، وهي نسبة تنعكس سلبياً على مستوى الأسعار، التي يتحمل عبأها المواطن البسيط. هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 في المائة إلى 8 في المائة، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ، علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين صفر و1 في المائة في عام 2011، مقارنة بمعدل نمو اقتصادي يصل إلى 5.4 في المائة في عام 2011، وهو معدل كان متوقفاً قبل أحداث الثورة.

والحاصل أنه في هذه البلدان طبقتان إحداهما غنية غنى فاحشاً وهي قليلة العدد، والأخرى فقيرة، بالإضافة لتهميش الطبقة الشبابية المتعلمة التي تمثل حوالي 50 في المائة من إجمالي السكان في البلدان العربية. وتشكو طبقة الشباب من البطالة، خاصة بين حاملي الشهادات الجامعية، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان الشرعية.

أما المسببات الخارجية للثورات العربية فترجع إلى أن الإصلاحات الجذرية التي نادى بها الحكومات العربية، كانت بتأثير مباشر من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ ثمانينات القرن الماضي، التي لم تؤت ثمارها، وبقيت في غالب الأحيان غير مكتملة في العديد من الأنشطة القطاعية، وبالأخص الاجتماعية، إلى جانب انخفاض التدفقات التحويلية الخارجية، نتيجة انهيار أسعار السلع الأولية الزراعية التي تصدرها البلدان النامية للبلاد المتقدمة بنسب تتراوح بين 30 و40 في المائة. وقد صاحب هذه الآثار انخفاض ملحوظ في تمويل المشاريع الإنمائية من جانب البلدان الأجنبية في عدة قطاعات اجتماعية كالصحة والنقل والسياحة، كما تأثر حجم صادرات البلدان العربية بشدة، حيث سجلت الصادرات انخفاضا تخطي 30 في المائة، في حين أن الواردات لم تسجل سوى 18 في المائة انخفاضا، مما أدى إلى العجز في الميزان التجاري بحوالي 60 في المائة للسلع و14 في المائة للخدمات إلى جانب انخفاض إيرادات السياحة في البلدان العربية بحوالي 45 في المائة (5).

ثالثاً: تحقيق التوظيف الكامل

على وجه الإجمال، فإن أهم المؤشرات الاقتصادية التي كانت سبباً لاندلاع ثورات "الربيع العربي" هي ارتفاع نسب البطالة؛ ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الباحثين عن عمل في الوطن العربي عام 2015 أكثر من 52 مليوناً، وفي هذه الحالة تأمل الشعوب أحياناً في وجود حكام لا يسيطرون على مقدرات الدولة الاقتصادية بقدر سيطرتهم على مقاليد السلطة. فإذا كانت النخبة الحاكمة فاسدة، فإن مطلب الإصلاح أصبح غير كاف، ولذا يلجأ الشعب إلى التصعيد للوصول إلى الإصلاح السياسي، ويلبى إصلاح اقتصادي واجتماعي يستهدف تغييراً كلياً يضمن غايات العدل الاجتماعي وتوزيع الثروات والدخول، من دون تفرقة، وهذا بالطبع يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الثورات.

مقابل 32 مليون شخص عاطل عن العمل سنة 2010، وهو بالطبع رقم مفرح، وهذا العدد يتزايد عاماً تلو الآخر بطريقة لا يمكن خفضها، إذ لم تكن هناك إجراءات وخطط تعمل على خفض هذه النسبة بالعمل على إنشاء مشاريع، تعمل على توفير فرص عمل مناسبة.

ولذلك فإن الحكومات يجب أن تعمل على سياسات تخدم الشعوب أولاً، وتخدم مستقبل الأجيال القادمة، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتنشيط القطاعات المنتجة محلياً، ودعم القدرة على المنافسة، وهذا يتطلب مزيداً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل ومتناهية الصغر مما يمكن من استيعاب جيوش البطالة في هذه البلدان. علاوة على ذلك، فإن دول "الربيع العربي" أغلبها دول تعتمد على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي تأثر كثيراً، وحقق خسائر كبيرة لم تشمل فقط البلدان التي هزتها رياح التغيير، بل شملت تلك التي ظلت بعيدة عن تغيير الأنظمة. وشملت هذه الخسائر مصر وتونس واليمن وسوريا، إضافة إلى دول أخرى لم تستطع أن تتأذى بنفسها عن التأثير بما يجري في جوارها كليبنا، والمغرب والأردن، وهي دول تشكل السياحة العربية والخارجية إليها مصدراً رئيساً للدخل القومي، ومصدر دخل لأعداد ضخمة من العاملين في هذا الحقل. ويقدر البنك الدولي أن المنطقة ستكون بحاجة إلى توفير 40 مليون فرصة عمل جديدة، خلال عقد من الزمن، حتى لا يؤدي العامل الديموغرافي إلى اضطرابات اجتماعية-اقتصادية وسياسية.

ويقدر صندوق النقد الدولي أن دول "الربيع العربي" ستكون بحاجة إلى مساعدات مالية بقيمة 160 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، لمواجهة التحديات في المدى القصير. وبالإضافة إلى الضرورة الملحة لدعم ميزان المدفوعات والمالية العامة للاقتصادات العربية المتأثرة بالاضطرابات. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاديات المنطقة ستكون بحاجة إلى المرور بما يسمى "الانتقال الجذري" في نماذجها الاقتصادية، بهدف ضمان إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أطلقت الثورات.

ويتلخص الحل بأن يكون النمو الاقتصادي مدفوعاً بعوامل داخلية، تستفيد منه أكبر قدر من الشرائح الاجتماعية، وهو ما لم يكتسب أولوية في السياسات السابقة. فالمكاسب الاقتصادية التي كانت تحققها الشركات المهمة والقطاعات الرئيسية، كانت محصورة في قلة من المجتمع.

ولذلك فإن على الحكومات المقبلة أن تواجه ضغوطاً مرتبطة بتوفير فرص العمل الكافية، لاستيعاب القادمين الجدد.

أما تونس، التي شهدت أولى ثورات "الربيع العربي"، فما زالت تعاني من تراجع الحركة السياحية جراء التأثير السلبي، الذي أحدثته أعمال العنف التي اجتاحت البلاد قبل وبعد الثورة. ويؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل 350 ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل 10 في المائة من القوة العاملة في البلاد. وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنوياً 7 ملايين سائح تجذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية، وهذا العدد من السياح يعطي تونس 6 في المائة من إجمالي ناتجها القومي.

أما بالنسبة لمصر فتلعب السياحة دوراً مهماً في اقتصادها، وفي السنوات الأخيرة باتت مصر إحدى أفضل ثمانية عشر مقصداً سياحياً على المستوى العالمي. ويكفي عرض بعض الأرقام لمعرفة الدور الحيوي للسياحة في مصر، ففي العام الماضي زارها نحو 12 مليون سائح وهو ما حقق دخلاً للموازنة يتجاوز 12 مليار دولار، إضافة إلى مكاسب كبيرة حققتها الصناعات الأخرى القائمة على السياحة مثل الفنادق وشركات السياحة وغيرها. وتشير الإحصاءات إلى أن واحداً من كل ستة مصريين يعملون في قطاع السياحة، لكن أحداث ثورة يناير وما تلاها، جرت على القطاع السياحي خسائر فادحة بعد تراجع أعداد السياح، وتراجعت معدلات الإشغال الفندقي إلى ما بين 10 و15%.

ليس من السهل وضع ملامح لرؤية ليبية جديدة، حيث أن ذلك يحتاج إلى جهود مكثفة على مستوى ليبيا ككل. بل إنه من الممكن الاستعانة باستشارات منظمات متخصصة في هذا الشأن على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية حتى يتم وضع معالم رؤية تأخذ بليبيا الجديدة إلى بر الأمان. ولكن تبني أية رؤية جديدة لليبيا بعد نجاح ثورة 17 فبراير يتطلب القيام بإصلاحات في مجموعة قطاعات هامة ستساهم في نهاية المطاف في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية المنشودة. وعداد الجانب الاقتصادي وأهدافه فلا بد من تحديد أهداف إجرائية مثل: تحديد معدل النمو السنوي من 8-10%؛ القضاء على البطالة، إعادة الأعمار وتحسين البنية التحتية والخدمات اللازمة، اجتذاب الاستثمار، وتطوير التقنية. إن تحديد مثل هذه الأهداف يتطلب التركيز في الخطة الفرعية الأولى مثلًا على قطاعات: الخدمات، السياحة، التجارة، الصناعة، والقطاع المالي.

إن الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الحالية منذ قيام ثورات الربيع العربي قد لفت انتباه الباحثين والسياسيين والاقتصاديين معاً إلى مدى تأثير النفط على العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، خاصة ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاحتياطي المتاح من النفط والغاز والكمية المعروضة منهما من ناحية، والطلب العالمي المتزايد على الطاقة من ناحية أخرى. فالشارع الليبي الذي ينعم في ظل ثورة 17 فبراير بعوائد نفط مرتفعة يتساءل مثلاً عن مدى إمكانية الاستفادة من هذه العوائد في تحقيق التنمية الشاملة. فمن المعروف أن نظام الطاغية كان يستأثر بعوائد النفط لنفسه، وبالتالي فإن ليبيا ما زالت تصنف كدولة متخلفة تفقر إلى بنية تحتية عصرية وخدمات راقية تتمشى وتطلعات الألفية الجديدة. وبالرغم من أن العديد من الدراسات قد توقعت ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لعدم توافق الطلب العالمي مع سوق النفط، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في الألفية الثالثة، خاصة بعد أحداث 11-9-2001 وقيام ثورات الربيع العربي قد وصلت إلى مستويات لم تكن متوقعة من قبل، حيث تجاوز سعر برميل النفط المائة دولاراً مع أواخر عام 2010. وبالرغم من أن الإنتاج الليبي للنفط قد توقف بالكامل أثناء ثورة 17 فبراير، إلا أنه عاد بشكل تدريجي منذ إعلان تحرير ليبيا في 23-10-2011. والآن يتوقع الليبيون والليبيات عودة إنتاج النفط إلى سابق عهده، إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير الأمر الذي سيوفر السبيل ويساهم في تنفيذ خطط تنمية شاملة ستأخذ بليبيا إلى مصاف البلدان النامية الأكثر تقدماً.

فإنتاج النفط الليبي قد تجاوز في شهر مارس عام 2012 سقف 1400 برميلاً، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً لم يكن متوقفاً أثناء وبعد انتهاء المعارك مع كتائب القذافي.

وتؤكد الأدبيات على تعدد الأسباب التي أدت إلى فشل الدول النامية في تضييق هوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية. فالبعض يؤكد على أن غياب الديمقراطية كان وما يزال سبباً معرقلاً لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالرغم من أن النظم الشمولية والديكتاتورية قد مكنت مثلاً دول المعسكر الشرقي سابقاً من تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الديمقراطية تعتبر بالنسبة للبعض الوسيلة الأكثر التصاقاً بتحقيق التنمية الاقتصادية. ويلاحظ أن انهيار الشيوعية وتبني الديمقراطية، مكن دول أوروبا الشرقية من تحقيق معدلات أفضل للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدعم من وجود علاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر. (6)

وطالما أن ليبيا تشهد الآن عملية تحول ديمقراطي وفي نفس الوقت تشهد ارتفاعاً في الصادرات النفطية، فعلى هذا الأساس يطرح الجميع سؤالاً مشروعاً ألا وهو: كيف ومتى تتحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا الجديدة؟ إن محاولة الإجابة على التساؤل السابق تقودنا عموماً إلى التعرف على أبرز العوامل السياسية والاقتصادية التي تعيق عملية التنمية الشاملة في ليبيا وبقيّة البلدان النامية. وهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية التي تؤثر على عملية التنمية في ليبيا وبقيّة دول العالم الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الفساد، وتدبذب أسعار النفط وبقيّة المواد الأولية الأخرى.

فالفساد السياسي والإداري يؤثر بشكل ملحوظ على عملية التنمية الاقتصادية، نظراً لأن اختلاس أو تهريب الأموال الضخمة إلى الخارج والمعروفة بـ"بغسيل الأموال" تؤثر على طبيعة الأداء والنمو الاقتصادي. ويلاحظ في هذا السياق، أن نظام القذافي جعل الفساد ثقافة، الأمر الذي سيجعل عملية التخلص منه تحدى كبير لليبيا.

وبرغم ذلك، تبقى احتمالات نمو اقتصاديات دول المغرب العربي، وخاصة دول الربيع العربي قائمة للاعتبارات التالية: فالطاقات البشرية شابة يمكنها تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتغلب على التحديات التي تراكمت قبل الثورات أو كنتيجة لها. ويتطلب الأمر تحرير اقتصاديات "الربيع العربي" وإطلاق روح المبادرات الفردية لدى الشباب وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية. والتحدى الأكبر الذي يواجه هذه التحولات السياسية والاقتصادية، يبدو جلياً في توافر درجة الوعي بأهمية التعاون الاقتصادي الحقيقي، واستهداف البناء الديمقراطي الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن العنصر البشري في كل المجتمعات يمثل عصب التنمية والنهوض، فإذا صلح العنصر البشري صلحت الأمم، وصلاح الأمم لا يأتي إلا بالعدل الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على كل مظاهر الفساد. فدول "الربيع العربي" أمامها تحديات جسام، ولكنها لا تتوانى عن تحقيق أهداف وطموحات شعوب ثارت من أجل الكرامة، وصاحت لطلب الخبز، ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا بتجرد الحكام من الدوافع والطموحات الشخصية، والعمل من أجل الشعوب التي عانت طويلاً.

وما يتبقى هو أن رد فعل الحكومات الانتقالية تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية محكوم بعوامل ثلاثة: عامل الزمن والوقت، الذي يمكن أن يمنحه المواطن للحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية، وتحقيق مطالب الثورة. العامل الثاني يتعلق بضعف مؤسسات الدولة التي تقوم على تنفيذ عملية التحول والانتقال إلى الوضع الجديد سياسياً واقتصادياً، أما العامل الثالث فيتعلق

بقلة الموارد المالية المتوفرة لتمويل مرحلة التحول الحرجة بسبب فقد الموارد نتيجة للفساد المالي والإداري وتفاقم حجم الديون الخارجية والمحلية، التي تمثل فقداً لمقدرات المواطنين والأجيال القادمة.

الخلاصة

رغم التباين في المؤشرات إلا أن أبرز أسباب الاحتجاجات التي أدت إلى ثورات الربيع العربي، كانت محكومة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري، زد على ذلك الاستهتار السياسي والاستبداد وانعدام قيمة المشاركة، الذي أظهره بوضوح سلوك الأنظمة الحاكمة، على امتداد عقود طويلة، وأدى إلى تفاقم مظاهر البطالة والفقر والفساد والتخلف، وتراكم أثره الغضب الشعبي الناتج عن الاحساس بالهوان وانتهاك الكرامة الانسانية وما أدى إليه كل ذلك من التجاوب المجتمعي وتسارع الاحداث وتزامنها في ثورات الربيع العربي، ولأننا لا نستبعد التأثيرات الخارجية للمصالح الدولية، فإن علينا إثارة سؤال كيف نستنتج الحلول لتفعيل إسهام الاقتصاد في بناء دولة الربيع العربية؟

تمتلك دول الثورات مقدرات بشرية شابة ومتعلمة، إضافة إلى ثروات وقدرات وخبرات في الداخل وفي الخارج قادرة على القيام بتلمس مستهدفات التنمية في هذه الدول. وقد لوحظ أن ثورات الربيع العربي عززت الروح الوطنية وأعدت كثيراً من القدرات المهاجرة، والقادرة على توظيف امكانياتها في مختلف مفاصل الدولة الجديدة وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وضرورة إسهامها في البناء والتعمير. ولمحاولة البحث في الحلول السريعة التي من شأنها ان تدفع بشعوب هذه الدول الى تحقيق قدر من الرفاه الاقتصادي، بتوفير فرص العمل للشباب والدخول في برامج شراكة إنتاجية ذات ابعاد استراتيجية فإن ضرورة وضع خطة وطنية ذات ابعاد قومية بين الدول الثلاث يراعي فيها:

1. وجود مصالح مشتركة وأسباب مقنعة توفر فرص وبدائل لبناء علاقات شراكة بين هذه البلدان.
2. وجود قيم مشتركة وتوجهات سياسية ومصالح وطنية ذات أبعاد إقليمية ودولية تساعد على العمل الاقتصادي المشترك.
3. ربط علاقات الشراكة بالانتماءات الوطنية الشعبية وليس بنظم وأجندات حزبية قابلة للتغيير عبر تداول السلطة.

إن وجود هذه الاعتبارات واستقرار صيغ العمل الاستراتيجي وفقاً لها لا يستبعد ابدأ وجود بدائل إقليمية ودولية اخرى يكون التعاقد معها على أساس الالتزامات المترتبة على العلاقات الثنائية والوفاء بالمصالح الوطنية، سواء كان ذلك مع دول أو مع كتلتات وذلك للوصول إلى الأهداف المشتركة، مع إبعاد الأجندات الحزبية والمصالح الضيقة وتوفير مناخات الثقة في العمل المشترك القائم على بدائل واضحة وأهداف قابلة للتحقق ومنها:

1. ضرورة تقليص المرحلة الانتقالية في بلدان الربيع العربي والوصول إلى طموحات الناس والوصول لحكم ديمقراطي يوفر مناخاً اقتصادياً يساهم في الاستفادة القصوى من عوائد الثروات الوطنية، خاصة في ليبيا.
2. اتباع سياسة نفطية وطنية قادرة على استيعاب الصناعات النفطية التي توفر سوقاً للعمل لباقي بلدان الربيع غير المصدرة للنفط، وهي سياسات من شأنها أن توفر منتجات تكرير النفط وسوق السلع النفطية، بدلاً من بيع النفط الخام وما يجلبه من سياسات تبعية وريعية.
3. دسترة العدالة الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي لمصالح الفقراء وزيادة فرص العمل والأجور والتوسع في المشروعات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التنمية البشرية وتفعيل دور المنظمات المجتمعية المدني للقضاء على الفقر والبطالة والامية أعداء النجاح والعدالة وكفالة الحق في التعليم والرعاية الصحية والسكن والبيئة السليمة.
4. العمل وطنياً ومع كل الأطراف الإقليمية والدولية على استجلاب الخبرات والاستعانة بها لإقامة اقتصاد قوي عادل يسمح بتكافؤ الفرص ومواجهة سياسة المركزية والتمهيش التي تشكلت منها بعض المناطق، نتيجة التباين في برامج التنمية الاقتصادية والمكانية.
5. التوسع في برامج التأمينات والتعويضات عن الأضرار، وتأسيس شركات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وصناديق التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والابتعاد عن سياسات الهبات والدعم خاصة في ليبيا التي تعتمد مبالغ طائلة لدعم المحروقات والسلع الاستهلاكية مما يساعد على إهدار المال العام ويهدم سياسات الاستثمار والتوفير.

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحوّلات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

مراجع استخدمت في إعداد الورقة

1. جبرائيل الموند، وآخرون، السياسة المقارنة، ترجمة محمد زاهي المغربي (بنغازي: جامعة قاريونس، 1996) ص 139، 142
2. مجموعة بحث، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) من ص 124: 126
3. احمد حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي، (www.majalla.com/arb/tag/economics).
4. مصطفى خشيم، في ليبيا الجديدة هل ستحقق عائدات النفط التنمية المنشودة، علي شبكة الانترنت (www.libyaforum.org/index)
5. شريف عبد الحميد، الربيع العربي يلتهم 32 مليار...، جريدة الشرق الأوسط، عدد (الأربعاء 22 ذو القعدة 1432 هـ - 19 أكتوبر 2011 العدد 12013) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010م. والتقارير الاقتصادي العربي الموحد 2011م. صندوق النقد العربي

انتهى